

تشديد الرقابة على التبرعات

و غسل الأموال، وحظر التعامل معهم، في إطار الرقابة على أموال التبرعات الخيرية والتأكد من سلامتها وسلامة مصادرها والجهة المحولة إليها، مؤكدة حرص الوزارة على نقل التعاميم والتوصيات كافة الخاصة بتعليمات منظمة (الفاثب).

يذكر أن مجموعة (FATF) تضم كلاً من الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وكندا، وروسيا، والصين، والهند، إضافة إلى ممثل الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، كما تضم في عضويتها مجموعة (FATF - MENA) لدول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، التي تعد الكويت عضواً مؤسساً فيها.

وذكرت المصادر أن التوسع في استخدام الأنظمة الآلية والحد من التدخل البشري بما يضمن تقليص نسب الخطأ، أبرز تدابير الوزارة استعداداً للمزاوجة، مؤكدة أن ذلك من شأنه تحقيق أعلى قدر من الشفافية والعد عن التعسف أو المزاوجة في التعامل، لاسيما في وجود أنظمة واضحة لا تقبل أي طعن ناقص أو غير

التدابير التي اتخذتها "الشؤون"
استعداداً للمراجعة، مراقبة
وتمحيص عمليات دخول وخروج
البرغلات من وإلى حسابات
الجمعيات الخيرية، والتأكد من
سلامتها وسلامة صناديقها
والجبة المحوطة إليها، مشددة
على أن الوزارة استطاعت، وعبر
التعاون الواسع مع الجهات ذات
العلاقة مثل البنك المركزي ووزارة
الخارجية القضاء نهائياً على
التحويلات المالية إلى جهات
خارجية مجهولة وغير مدرجة
ضمن منظومة "الخارجية".
ولفتت إلى أنه من بين
الاجراءات أيضاً التعميم
الصادر أخيراً على رؤساء
مجالس إدارات الجمعيات
الخيرية بضرورة تحديث قوائم
الأشخاص والكيانات المدرجة
على قوائم الإرهاب وتمويله

تستعد الكويت، خلال الأشهر المقبلة، لمراجعة من اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مينا فاتف) للوقوف على الإجراءات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بهذا الشأن، وبانتر وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات، تحضيراتها لعملية المراجعة، عبر حرمة إجراءات، يأتي في مقدمتها التعاون والتسسيق المتواصل مع لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، تحقيقاً للمتطلبات الدولية، ومنها إعداد نموذج تقييم المخاطر والعمل على إبراز تدابير الدولة الفعالة بهذا الشأن. وفقاً للمصادر، فإن توصية إعادة نموذج لتقييم المخاطر باتت مطلباً قانونياً مهماً لجمعية العمل المالي، وطريقة فعالة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو عبارة عن حزمة تدابير بتسني خلاصتها التحقق من نفاذ سلامة مصادر الأموال المجمعة، ومدى موثوقية الموقع الجغرافي المرسل إليه، فضلاً عن التأكيد أن الدول المصوب إليها الأموال لا تعاني اضطرابات سياسية أو أمنية، وغير مدرجة ضمن قوائم تجارة المخدرات، أو معروفة بارتفاع نسب الجريمة داخلها. وبسبب المصادر، أنه من ضمن

التوسع في استخدام الأنظمة الآلية والحد من التدخل البشري بما يضمن تقليص نسب الخطأ